الأمم المتحدة
S/2015/181
مجلس الأمن
Distr.: General
16 March 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة من ممثل التحالف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية (انظر المرفق).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علياء أحمد سيف آل ثاني
السفيرة
الممثلة الدائمة

190315 180315 15-04057 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة

لقد بلغت الأزمة في سوريا هذا الشهر مرحلةً قاتمة بمرور أربعة أعوام منذ اندلاع الثورة السورية. فقد ردت قوات الأسد على نداءاتنا السلمية من أجل الحرية والمساواة باستعمال القوة العشوائية. وفي الأعوام الأربعة المنصرمة، عمد الأسد بانتظام إلى الزيادة من ضراوة العنف الذي يرتكبه وتوسيع نطاقه، فاستخدم المدافع الثقيلة والذخائر العنقودية والأسلحة الكيميائية والقنابل البرميلية مما أدى إلى مقتل ما يفوق ٠٠٠ ٢٢٠ شخص من أبناء شعبي. وقد تسبب نظام الأسد في تشريد أكثر من نصف مواطنينا وعذّب عشرات الآلاف من الأبرياء الذين قضى منهم ما يربو على ٠٠٠ ١١ شخص تحت وطأة التعذيب، كما يوثّق لذلك معرض ''قيصر'' المقام حاليا في مقر الأمم المتحدة.

إن قوات الأسد تتحمل المسؤولية العظمى عن جرائم الحرب المرتكبة في سوريا. فالشبكة السورية لحقوق الإنسان تشير في تقديراتها إلى أن ٩٣ في المائة ونيفا من حالات الوفاة في صفوف المدنيين ناجمة عن عمليات قوات الأسد والمليشيات الموالية للنظام. وخلصت منظمة ''أطباء مناصرون لحقوق الإنسان'' إلى أن قوات النظام السوري مسؤولة عن ٩٧ في المائة من حالات الوفاة في صفوف الأفراد الطبيين على امتداد السنوات الأربع و ٨٨ في المائة من الهجمات العشوائية المتعمدة الموجهة ضد المرافق الطبية. وقد بين الأمين العام في تقاريره إلى مجلس الأمن أن ٨٧ في المائة من المواطنين المحاصرين في سوريا وعددهم ٠٠٠ ٢١٢ شخص، إنما يوجدون في مناطق تحاصرها قوات النظام والمليشيات التابعة له (S/2015/124).

وقد استهدفت قوات الأسد المدنيين السوريين مستخدمة القنابل البرميلية والأسلحة الكيميائية على نحو ما أكدته لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (A/HRC/28/69). وكانت تلك القوات أيضا حاضنة لتهديد التطرف الإرهابي الذي عمّ حاليا أرجاء سوريا قاطبة. وأدى الدمار الذي سببته وحشية الأسد إلى زيادة انتشار المتطرفين الإرهابيين وحوّل سوريا إلى قاعدة تنطلق منها الجماعات الإرهابية المنحرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم ''الدولة الإسلامية'') وجبهة النصرة لزرع الرعب في قلوب المدنيين في العراق المجاور وداخل المنطقة وما يليها. وقد تعمد الأسد أيضا تيسير ظهور تنظيم ''الدولة الإسلامية'' من خلال شراء نفطه المسروق وضخ المال في صناديقه. ولقد عمد كل من تنظيم ''الدولة الإسلامية'' والنظام استراتيجيا إلى تجنب بعضهما بعضا في

ساحة الحرب، إذ أن ما استَهدف التنظيمَ مما يسميه النظام بعمليات ''مكافحة الإرهاب'' لا يتجاوز ٦ في المائة من تلك العمليات وأن هجمات تنظيم ''الدولة الإسلامية'' الموجهة ضد قوات الأمن السورية لا تتعدى ١٣ في المائة من تلك الهجمات.

إن ثمة ترابطا وثيقا بين التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم ''الدولة الإسلامية'' والطغاة من أمثال الأسد. فتنظيم ''الدولة الإسلامية'' يستفيد من الأسد والأسد يستفيد منه. ولذلك يجب دحرهما جميعا كما يجب مساءلتهما جميعا على ما يقترفانه من جرائم. ولقد أدان مجلس الأمن مرارا وتكرارا الانتهاكات الواسعة النطاق التي ارتكبتها قوات النظام السوري في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك بموجب قراراته ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥)، كما أدان الأعمال الوحشية التي يرتكبها تنظيم ''الدولة الإسلامية'' وتنظيم القاعدة، بما في ذلك بموجب قراراته ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥).

ولم تفتأ الأوضاع في سوريا تتفاقم بالرغم من القرارات الأحد عشر التي اتخذها مجلس الأمن فيما يتعلق بالوضع في سوريا خلال السنوات الأربع المنصرمة. فقد قتل ٠٠٠ ٧٦ شخص آخرين في الأشهر الاثني عشر الماضية. وازدادت الاحتياجات بما يناهز الثلث. وشُرّد ما يزيد على مليون طفل آخرين في أثناء العام الماضي، فيما أصبح ثلثا جميع السوريين الموجودين داخل البلد بحاجة ماسة إلى المساعدة الطارئة.

إن بقاء الوضع القائم على ما هو عليه لا يجدي نفعا. ولقد خذل مجلس الأمن – والعالم – الشعب السوري. فقرارات مجلس الأمن القائمة لا نفاذ لها والآثار الناجمة عن ذلك تبعث على الأسى العميق، ذلك أن الأرقام الشهرية لأعداد الضحايا تدل على أن إجراءات مجلس الأمن لم تفلح حتى في خفض أعداد القتلى. ولئن ساهم القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) في خفض عدد الأسلحة الكيميائية، فإن النظام ما زال يستخدمها وما زال يقتل باستخدام غيرها من الأسلحة. إن تقاعس المجلس عن اتخاذ إجراءات فعالة ونافذة يتسبب في إزهاق مزيد من الأرواح السورية.

وإذا أراد العالم وقف المجازر الجارية في سوريا وتحقيق عملية الانتقال السياسي التي نص عليها بيان جنيف، فيجب عليه أن يعمل بحزم من أجل دحر تنظيم ''الدولة الإسلامية'' ونظام الأسد الذي هو السبب الأساسي في قيامه. فباسم الشعب السوري وباسم زملائي في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أدعوكم إلى القيام بما يلي:

- اعتماد حل شامل للنزاع الدائر في سوريا يكون باستطاعته في آن معا القضاء على خطر التطرف الإرهابي وإنشاء الظروف اللازمة لإرغام الأسد على التفاوض. ولن يتأتى إضعاف قوة الجماعات أمثال تنظيم ''الدولة الإسلامية'' وتدميرها ومن ثم التوصل إلى تحقيق السلام والرخاء اللذين يستحقهما الشعب السوري إلا ببذل جهد شامل ومكثف لدحر كل من التنظيم ونظام الأسد الذي هو السبب الأساسي في قيامه.

- فرض جزاءات على الأفراد الذين يدعمون آلة القتل التابعة للأسد وعلى الشركات التي تقدم له الدعم في ذلك. لقد اعتمد مجلس الأمن تدابير صارمة وواضحة تمنع توفير الصادرات النفطية والمبالغ المدفوعة على سبيل الفدية والهبات الخارجية لصالح تنظيم ''الدولة الإسلامية''. وينبغي اعتماد أحكام مماثلة لمعاقبة الذين يساعدون الأسد ويتآمرون معه.

- حماية السوريين داخل سوريا عن طريق إنشاء منطقة آمنة. فقد أدت عمليات القصف الجوي التي تقوم بها قوات الأسد إلى إزهاق أرواح أعداد هائلة من المدنيين. ومن شأن إقامة منطقة آمنة داخل الأراضي السورية أن يساعد على إنقاذ آلاف السوريين وأن يمكّن ٣,٩ ملايين من السوريين المقيمين في الملاجئ من بدء رحلة العودة إلى سوريا.

- تعزيز الالتزامات الإنسانية تجاه الشعب السوري بالرغم من الاحتياجات المتزايدة في سوريا، لا تتجاوز النسبة الممولة من نداءات الأزمة التي وجهتها وكالات الأمم المتحدة ٥٧ في المائة. ويضطر نقصُ التمويل المنظماتِ من قبيل برنامج الأغذية العالمي إلى تقليص حجم ما تقدمه من خدمات للفئات المعوزة من اللاجئين. وهذا أمر غير مقبول. إن على العالم أن يعمل بمزيد من الاستعجال للوفاء بالاحتياجات المتنامية للمدنيين السوريين، سواء في ذلك المقيمون داخل سوريا وخارجها. ويتيح المؤتمر الدولي الثالث لإعلان التبرعات لصالح سوريا، المزمع عقده في العاصمة الكويت، يوم ٣١ آذار/مارس، فرصة للقيام بذلك. ومن غاية الأهمية أن يساهم أعضاء مجلس الأمن بسخاء.

- كفالة المساءلة بإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويجب مساءلة كل من كان له ضلع في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. فإحالة الأمر

إلى المحكمة الجنائية الدولية من شأنها أن تردع مرتكبي جرائم الحرب وأن تنصف ضحاياها في أنحاء سوريا بأسرها.

لقد حان الوقت لإنهاء النزاع في سوريا. وفي مقدورنا أن نحقق ذلك بالعمل سويا. إن قرارات مجلس الأمن القائمة، بما فيها القراران ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥)، تتيح الأساس القانوني للقيام بذلك. ومن منتهى الأهمية العمل على إنفاذهما. ومن خلال العمل الجماعي للمجلس، يمكن أن تكون سنة ٢٠١٥ السنة التي تنتهي فيها الأزمة في سوريا وتتحقق فيها طموحات الثورة السورية.

(توقيع) نجيب غضبيان
الممثل الخاص
للائتلاف الوطني السوري لدى الأمم المتحدة